

التيار الحريدي يدفع بإسرائيل

نحو كارثة صحية- اقتصادية..

ونتياهو رهينة أصواته!

صفحة (٢)

العبرانيون الأفارقة:

«بنو إسرائيل» العائدون

إلى ديمونا!

صفحة (٣)

الاسرائيلي المنتهز

الثلاثاء ٢٠٢١/١٢/١٣ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٥ السنة التاسعة عشرة

الاسرائيلي المنتهز

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

كلمة في البداية



الانتخابات الإسرائيلية: الأوراق، قيد الترتيب.

نحو انتخابات ٢٣ آذار.. الأناظر متجهة إلى القوائم النهائية وإلى واشنطن

أنطوان شلحت

ستظل الأناظر متجهة إلى يومي انتهاء مهلة تقديم القوائم الانتخابية التي ستخوض الانتخابات للكنيست الإسرائيلي الـ٢٤ التي ستجري يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١. وهما يوماً ٣ و٤ شباط المقبل. وعندما قد تفتح إمكانية الحديث حول السيناريوهات المتعلقة بالائتلافات الحكومية التي من شأن تلك الانتخابات أن تؤدي إليها، وحول احتمالات النجاح في تأليف حكومة إسرائيلية جديدة، تحل محل حكومة بنيامين نتانياهو الخامسة الحالية. ومع ذلك بات من الأسرار المفضوحة أن استراتيجية نتانياهو، في ما يرتبط بخارطة تلك القوائم، تقوم على أساس الحفاظ على مكانة حزب الليكود الذي يتزعمه كأكبر حزب بفارق كبير عن الحزب الذي يليه من جهة، وتقوم من جهة أخرى على محاولة تذرير التحالفات الحزبية المنافسة له.

ووفقاً لما تؤكد عليه أوساط مقربة من نتانياهو، كان خيار هذا الأخير في الأونة الأخيرة وحتى هذه الجولة الانتخابية هو الحفاظ على ليكود كبير في مقابل حزب مواز من معسكر الوسط-يسار. وبهذه الطريقة اعتاد إيجاد توتر يحد من خلاله انصار اليمين على التصويت لمصلحة الليكود على حساب الأحزاب الأخرى. غير أنه في الانتخابات القريبة ليس أكيداً وجود حزب كهذا في المعسكر المنكسر، ومن هنا ستكون الاستراتيجية مختلفة: ليكود كبير وأحزاب كثيرة صغيرة ومتوسطة من حوله. وبالرغم من أن التوزع على الكتل قد لا يغيّر الكثير بخصوص الائتلاف المقبل، لكن بالنسبة إلى حزب صغير سيكون من الأسهل عليه أن يختار طرفاً والانضمام إلى الحكومة. من الانجرار إلى انتخابات إضافية والاختفاء نهائياً. ولئن عمل نتانياهو إلى الآن على تفكيك معسكر الوسط-يسار، كما نجح حيال تحالف «أزرق أبيض»، فإنه يوجه جل جهده في الوقت الحالي نحو تفكيك القائمة المشتركة وتفكيك تحالف «يمينا»، ولم تتضح، حتى كتابة هذه السطور، نتيجة هذا الجهد الذي لا يزال في ذروته.

كذلك المستوق أن تبقى الأناظر مشدودة إلى واشنطن بعد أن تسلمت سلطة الحكم في الولايات المتحدة إدارة ديمقراطية جديدة برئاسة جو بايدن، هناك تلميحات كثيرة إلى أنها ستكون بمثابة استمرار لإدارة الرئيس السابق باراك أوباما، الذي فرض على نتانياهو قبول «حل الدولتين» للصراع مع الفلسطينيين وإن على المستوى التصريحي، وساهم في تعطيل مخططات استيطان كولونيالية في الضفة الغربية، وكان معارضاً نهج نتانياهو بالنسبة إلى الملف النووي الإيراني، ولرؤيته لأزمة الشرق الأوسط، وغيرها من قضايا ومسلكيات عبرت عن التوتر بين الرجلين في المنهج والتصرف إزاء قضايا مختلفة، وذلك بالرغم من أن أوباما لم يقلل في الوقت ذاته من تعهده بحماية أمن إسرائيل والتزامه بتخفوها.

وإلى أن تنجلي وجهة إدارة بايدن حيال إسرائيل المرتبطة على نحو خاص بالملف النووي الإيراني، وقضية فلسطين، تشير توقعات معظم التحليلات الإسرائيلية إلى ما يلي: أولاً، ثمة احتمال بأن تخيم سحابة سوداء على العلاقات بين هذه الإدارة وحكومة نتانياهو في ضوء وقوف الأخير علناً إلى جانب الرئيس السابق دونالد ترامب والحزب الجمهوري والتعامل معها كما لو أنها امتداد لليمين في إسرائيل ومع الحزب الديمقراطي كما لو أنه امتداد لـ«اليسار» فيها، ما تسبب باهتزاز مكانة إسرائيل كموضوع إجماع لدى الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة، وقد اتسع نطاق الاستياء من ترامب خلال الفترة القليلة الماضية على خلفية الهجوم على مبنى الكابيتول في واشنطن، وبات يشمل أوساطاً من الحزب الجمهوري أيضاً. هذا الشأن هناك انتظار لماهية ما سينطوي عليه موقف بايدن في مقابل محاولات إسرائيل التأثير في سياسة الولايات المتحدة حيال الملف الإيراني خصوصاً، وفي منطقة الشرق الأوسط عموماً. وتطرح مقاربة مفادها أن بايدن، الذي كان نائباً للرئيس عندما قام نتانياهو بلقاء خطاب أمام الكونغرس في العام ٢٠١٥ بهدف إحباط الاتفاق النووي الإيراني الذي أبرمه أوباما، يمكن «أن يفلق الباب» أمام محاولات إسرائيل هذه.

ثانياً، في المقابل يتم التنويه بأن بايدن ونائبته كامالا هاريس ينتميان إلى التيار المؤيد لإسرائيل في الحزب الديمقراطي الأميركي، فالأول سبق أن صرح في الماضي بأنه «صهيوني» وأنه «لا ينبغي للمرء أن يكون يهودياً كي يكون صهيونياً». أما هاريس فقد جهرت بأنها تتسمك بأراء مماثلة ليس فقط لكون زوجها يهودياً، كما أنها بادرت إلى تجنيد معارضة في مجلس الشيوخ ضد قرار أوباما الامتناع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الذي صودق عليه يوم ٢٣ كانون الأول ٢٠١٦ ونص على مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في أراضي الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، وعلى عدم شرعية إقامة إسرائيل للمستوطنات في الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، واعتبر قراراً تاريخياً لأن معظم مشاريع القرارات ضد إسرائيل كانت تُرفض باستخدام الولايات المتحدة حق الفيتو، وكانت هذه هي أول مرة لاتجأ فيها الولايات المتحدة إلى هذا الحق، مما جعله قراراً ساري المفعول بعد إقراره من غالبية الأعضاء.

١٠ أيام حاسمة لتحديد خارطة القوائم الانتخابية الإسرائيلية والضبابية ما زالت كثيفة!

كتب بروهو جرابسي:

١٠ أيام فاصلة عن تقديم القوائم الانتخابية، يومي ٣ و٤ شباط المقبل، وما يزال الضباب يفرض ستاراً شديداً الكثافة على مصير التحالفات، فكثرة الأحزاب والتشكيلات الإسرائيلية التي تم الإعلان عنها حتى الآن، تتقلب في استطلاعات الرأي، صعوداً يتلوه هبوطاً بعد هبوط. ومن وجدوا أنفسهم ذات يوم قريب، في مقدمة التوقعات، بات منهم من يتخبط ويصارع نسبة الحسم، وحتى الابتعاد عنها كثيراً. وإذا كانت هذه هي حال ما يسمى «الوسط-يسار»، فإنها باتت تطل أيضاً أحزاب اليمين الاستيطاني المتشدد، لبيز الليكود مجدداً على رأس الاستطلاعات بفارق ضعفي مقاعد القائمة التالية من بعده، ولكنه ما يزال بعيداً عن دائرة الأمان، من حيث الاستمرار على رأس الحكم. وكثرت في الأيام الأخيرة استطلاعات الرأي التي تضع الحزب الذي أقامه رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي (الإسرائيليون) في خانة المهزدين بعدم اجتياز نسبة الحسم؛ والحال ذاتها تسري منذ اليوم الأول الذي أعلن فيه النائب عوفر شيلح الانشقاق عن حزب «يوجد مستقبل»، إذ أنه لا يصل حتى لنسبة ١٠٪، بينما نسبة الحسم هي ٣,٢٥٪.

أما في أحزاب اليمين الاستيطاني المتطرف، فإن الانشقاق الذي يبدو أنه بات واقعا، لم ينعكس بعد على قوة تحالف «يمينا»، الذي كان حتى قبل أقل من شهرين، يهدد بحصوله على ٢٠ مقعداً؛ بينما اليوم تمنحه الاستطلاعات ما بين ١١ إلى ١٢ مقعداً على الأكثر، وهذا ليس نهاية المطاف، فقد نرى هذا التحالف الذي تخوف منه بنيامين نتانياهو يهبط إلى ما دون ١٠ مقاعد، إذ حل محله الحزب الذي أقامه النائب المنشق عن حزب الليكود جدعون ساعر.

ساعر يتوغل في اليمين الاستيطاني

في الأيام الأخيرة، بدا واضحاً أن جدعون ساعر سيتركز في منافسة حزب الليكود ورئيسه نتانياهو، على كسب كبير في معسكر اليمين الاستيطاني المتشدد، العصب القوي الذي يرتكز عليه الليكود بشكل قوي في السنوات العشر الأخيرة. بموازاة ارتكاز ساعر على اليمين المتشدد العلماني، الذي مال في الأشهر الأخيرة، مؤقتاً، لتحالف «يمينا»، على الرغم من أن الأخير يسيطر عليه التيار الديني الصهيوني.

وحتى الآن، فإن ثلاث شخصيات بارزة في اليمين الاستيطاني أعلنت دعمها لجدعون ساعر، أبرزها الوزير والنائب الأسبق بنيامين بيغن، نجل رئيس الحكومة الأسبق مناحيم بيغن، الذي يحظى بهالة خاصة في أوساط اليمين المتشدد، وهو من الشخصيات التي اعترضت كثيراً على نهج بنيامين نتانياهو، في قضايا الفساد وأيضاً في سياسات أخرى، مثل التطرف في العنصرية تجاه الفلسطينيين في إسرائيل، رغم أن بيغن هو من أنصار ما تسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، وظهر بيغن في شريط مصور إلى جانب ساعر، يعلن دعمه له، ولكن ليس واضحاً إذا ما سيكون بيغن (٧٨ عاماً) مرشحاً في قائمة ساعر، التي باتت تحصل في استطلاعات الرأي على ما بين ١٥ إلى ١٦ مقعداً.

كذلك سبق بيغن في الانضمام إلى قائمة ساعر، ٤ نواب من حزب الليكود، ثلاث غائبين من الصفوف الخلفية، والوزير المستقيل زئيف الكين، الذين لديه نفوذ في أوساط المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق، وهو مستوطن وانتقل في السنوات القليلة الأخيرة إلى القدس.

ويضاف لهم الرئيس الأسبق لمجلس المستوطنات داني داتان، الذي كان مقرباً من شخص بنيامين نتانياهو، وعينه في العام ٢٠١٦ سفيراً لدى البرازيل، إلا أن البرازيل رفضت استقباله، لكونه مستوطناً مسؤولاً في جهاز الاستيطان، فتم تعيينه قنصلاً منتقلاً في الولايات المتحدة الأميركية، وغادر المنصب في العام الماضي، ودائماً هو أيضاً من الوجوه البارزة بين المستوطنين، ومن شأنه أن يعزز الطابع اليميني الاستيطاني لقائمة جدعون ساعر.

وفي الأسبوع الماضي، أعلن رئيس مجلس المستوطنات، الذي يشغل أيضاً رئيس مجلس مستوطنات غور الأردن، دايفد الحياتي، مغادرته صفوف حزبه الليكود، والانتقال إلى حزب ساعر. وكما يبدو فإن هذا المشهد في بداياته، وقد نشهد شخصيات أخرى تعلن دعمها لجدعون ساعر، إما حتى يوم تقديم القوائم للجنة الانتخابات المركزية في الأسبوع المقبل، ٣ و٤ شباط المقبل، أو أنها ستعلن دعمها في سياق الحملة الانتخابية.

وأمام هذا المشهد، فإن نتانياهو الذي يسعى دائماً لعدم وجود كتل برلمانية كبيرة أمامه، قد يبرز مجدداً أجندته اليمينية الاستيطانية المتطرفة، ولكنه في هذا الملف خيب اضطراراً توقعات المستوطنين، وقطاع اليمين الاستيطاني، بعدم تطبيق مخطط ضم المستوطنات ومناطق شاسعة في الضفة المحتلة، ولم يستغل فترة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، رغم أن الأخير ومستشاريه هم من أوقفوا تطبيق الضم، لصالح إبرام اتفاقيات تطبيع مع دول عربية، أهمها لإسرائيل دولة الإمارات، وهي اتفاقيات لم تمنح فترة ليكود ورئيسه



صورة أرشيفية تجمع ساعر وبينيت.

أما حزب «أزرق أبيض» الذي يتزعمه بيني غانتس، فإنه يتأرجح ما بين عدم تجاوز نسبة الحسم، أو حصوله على ما بين ٤ إلى ٥ مقاعد، والحال ذاتها للحزب المتبلور حديثاً، بقيادة رئيس بلدية تل أبيب رون خولدائي، الذي كما يبدو موجود في مفاوضات متقدمة مع زعيم «يوجد مستقبل» للتحالف في ما بينهما، وقد يكون هذا التحالف أوسع، في حال تم.

ويحاول حزب العمل عرض نفسه من جديد على الساحة السياسية، على الرغم من أن أعلى نسبة أصوات يحصل عليها في استطلاعات الرأي تقل عن ٢٪. ففي الأيام الأخيرة رفض الرئيس الأسبق للحزب، إيهود باراك، توجهات ليناكس على رئاسة الحزب، التي جرت في مطلع الأسبوع الجاري، بعد انسحاب الرئيس الحالي عمير بيرتس من منصبه. كما أن وزير الرفاه الحالي إيتسيك شمولي أعلن انتقاله إلى حزب «أزرق أبيض»، ما جعل فوز النائبة ميراف ميخائيلي برئاسة الحزب أمراً مضموناً، وهي التي عارضت شراكة الحزب في حكومة بنيامين نتانياهو الحالية. وتنافس على رئاسة حزب العمل ٧ مرشحين من بينهم ميخائيلي، والأسماء المرشحة من الصفوف الخلفية في الحزب، الذي ما يزال مسجلاً في عضويته ٣٧ ألف شخص.

حزب العمل ويقوته الضخيلة من شأنه أن يكون داعماً لأحد الأحزاب المتأرجحة في استطلاعات الرأي، والاحتمال الأقوى أن تكون الشراكة إما مع حزب «يوجد مستقبل» أو مع ميرتس.

أما النائب عوفر شيلح، السابق ذكره، فهو في رطة بشأن التحالفات، كونه انشق عن حزب «يوجد مستقبل»، وليست له خيارات كثيرة تبقيه في الساحة السياسية.

المنشد الحاصل في قطاع ما يسمى «الوسط-يسار»، هو حالة تفتت، رغم ضعفه أصلاً في الشارع الإسرائيلي، وفي حال عدم إقامة تحالفات، تجمع كل هذه الأحزاب وتضمن تمثيلها، فإن هذا القطاع مهدد بخسارة عشرات آلاف الأصوات.

استئلاف محاولات رطب صدع القائمة المشتركة

في الأيام القليلة الأخيرة تجري محاولات لإعادة التمام القائمة المشتركة، التي تضم ٤ أحزاب فاعلة في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، بتوجه الأحزاب لرئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، محمد بركة، لجمعها من جديد، والتفاوض بشأن الخلاف الدائر، وفي مركزه موقف القائمة العربية الموحدة، التي تمثل الجناح البرلماني للحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي)، بعدم رفض احتمال مقايضة في العمل البرلماني مع حزب الليكود ورئيسه بنيامين نتانياهو، بشأن حقوق الجماهير العربية، وهو ما ترفضه الأحزاب الثلاثة الأخرى. وسيضع مسير القائمة المشتركة في غضون أيام، وقيل الموعد الأخير لتقديم قوائم الترشيحات للجنة الانتخابات المركزية، إذ أن الموقف ما زال ضبابياً من حيث مستقبل الشراكة، وأيضاً في حال لم تنجح المحاولة، وبأي شكل سيخوض العرب الانتخابات، في الوقت الذي يتهددهم احتمال تراجع نسبة التصويت بسبب جائحة كورونا، بموازاة هجوم غير مسبوق للأحزاب الصهيونية في العقود الثلاثة الأخيرة.

وبرغم الأزمة الحاصلة في القائمة المشتركة، فإن استطلاعات الرأي ما تزال تمنحه معدل ١١ مقعداً، مقابل ١٥ مقعداً لها اليوم، إلا أنه يمكن القول إن المقاعد الـ ١١ تدل على نواة صلبة للقائمة، من شأنها أن تتوسع أكثر في حال استمرت تركيبة القائمة المشتركة الحالية.

في استطلاعات الرأي، التي تمنحه بمعدل ٣٠ مقعداً، أقل بـ ٦ مقاعد عن انتخابات آذار العام الماضي.

استمرار تفكك «يمينا»

في المقابل، وكما ذكر، فإن تحالف «يمينا» اليميني الاستيطاني، بزعامة نفتالي بينيت، تراجع في استطلاعات الرأي من ٢٠-٢١ مقعداً، إلى ١٢-١١ مقعداً حالياً، وهذا تراجع وقع بعد انشقاق جدعون ساعر والإعلان عن حزبه الجديد. ولكن في الأيام المقبلة، وبعد أن يتأكد الانشقاق في «يمينا»، فإن هذا التحالف قد يتراجع أكثر. وتؤكد سلسلة من التقارير الصحافية أن نتانياهو كخف مساعيه لتفكيك تحالف «يمينا»، من خلال التقريب بين حزب «الكتل الوطني» الذي يتزعمه النائب المستوطن المتطرف بتسلئيل سموتريتش، وحركة «قوة يهودية» (عوتسما يهوديت) بزعامة ايتمار بن غفير، وهي الحركة المنبثقة عن عصابة «كاخ» الإرهابية المحظورة في الكثير من دول العالم، وفي إسرائيل شكلياً.

وههدف نتانياهو هو إعادة تشكيل التحالف الثلاثي الذي كان في انتخابات نيسان ٢٠١٩، وبضم هذين الحزبين، مع حزب «البيت اليهودي» (المفدال سابقاً)، وحصل في تلك الانتخابات على ٥ مقاعد، وهو تحالف يسيطر عليه كليا التيار الديني الصهيوني المتطرف، والمتشدد دينياً.

وفي الأسبوع الماضي، انتخب المجلس المركزي لحزب «البيت اليهودي» حاجيت موشيه لرئاسة الحزب، وهي المرة الأولى التي يتم فيها انتخاب امرأة لحزب فاعل في التيار الديني الصهيوني، وهو أقدم من الأزمنة الاقتصادية ولم يحصلوا على دعم اقتصادي كاف، دعمه غابرة إلى ١٥ مقعداً، بينما هو اليوم أبعد من أن يصل إلى حافة نسبة الحسم في الانتخابات البرلمانية.

وحاجيت موشيه تشغل حالياً منصب نائب رئيس بلدية القدس، وتقول تقارير صحافية إن بنيامين نتانياهو قام بتفعيل الكثير من الأذرع التي يسيطر عليها، ليضمن لها أغلبية من بين أعضاء المجلس المركزي البالغ عددهم ٨٢٩ عضواً، كون أن منافسها هو مدير عام الحزب نير أورباخ، الذي يعتقد نتانياهو أنه مقرب من نفتالي بينيت.

في المقابل، فإن بينيت لا يقف مكتوف اليدين، وهو يبحث عن أوساط أخرى داعمة له. وفي الأسبوع الماضي، أعلن أفير كارا، من مؤسسي حركة احتجاج ميدانية لدعم أصحاب الحرة الذين تضرروا من الأزمة الاقتصادية ولم يحصلوا على دعم اقتصادي كاف، دعمه لنفتالي بينيت، سوية مع عدد من زملائه في حركة الاحتجاج، التي تشارك في المظاهرات الجارية أسبوعياً منذ سبعة أشهر، قبالة المقر الرسمي لرئيس الحكومة. ولكن هناك شك في أن ينجح بينيت في الحصول على دعم واسع في حركة الاحتجاج، التي تتلاقى فيها أطر عدة ذات توجهات مختلف عديدة، فكرياً وسياسياً.

قطاع الوسط-يسار» مهدد بخسائر كبيرة

مقابل مشهد اليمين الاستيطاني، فإن الأزمة تتعمق في ما يسمى «قطاع الوسط-يسار». وحتى الآن حزبان ضمنا تمثيلهما البرلماني، حزب «يوجد مستقبل»، الذي تتوقع له استطلاعات الرأي ما بين ١٣ إلى ١٤ مقعداً، وحزب ميرتس اليساري الصهيوني، الذي تتوقع له الاستطلاعات ما بين ٥ إلى ٦ مقاعد.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية (٨٠)

محور العدد:

إسرائيل في أفريقيا: سيرة تطور العلاقات





الحريديم وإجراءات كورونا: الابتزاز السياسي يثبث حضوره.

التيار الحريدي يدفع بإسرائيل نحو كارثة صحية- اقتصادية.. ونتاجها رهينة أصواته!

كتب خلدون البرغوثي:

تثير العلاقة الخاصة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وحزبي اليهود الحريديم شاس ويهدوت هتوراه، انتقادات لنتنياهو تحديداً، ولكبير حاخامات التيار الحريدي حاييم كنايفيسكي، في ظل المعطيات الصحية التي تشير إلى أن مراكز تجمع الحريديم (مدنا وبلدات وأحياء ومؤسسات) هي من أبرز بؤر تفشي فيروس كورونا، وربما من أبرز أسباب تأخير خروج إسرائيل من أزمتها الصحية- الاقتصادية الناجمة عن الجائحة، والتي قد تقود إسرائيل إلى كارثة صحية- اقتصادية.

«كورونا» والحريديم

يسعى نتنياهو حالياً إلى طرح نفسه بأنه الزعيم الذي وضع إسرائيل في الموقع الأول عالمياً في نسبة من تلقوا لقاح كورونا من مجموع السكان، فيحسب معطيات وزارة الصحة حتى صباح الجمعة تلقى الجرعة الأولى من لقاح كورونا ٢,٤ مليون إسرائيلي (٢٧ في المئة من مجموع السكان)، وتلقى الجرعة الثاني ٨٠٠ ألف (٩ في المئة من مجموع السكان).

رغم ذلك سجلت نسبة الإصابات ارتفاعات متتالية، تجاوزت ١٠ في المئة في الأيام الأخيرة، رغم الإغلاق الثالث الذي تم تمديده حتى نهاية الشهر الجاري. وتشير معطيات استعراضتها وسائل الإعلام العبرية خلال الأسبوع الماضي، إلى أن نسبة الحريديم المصابين بكورونا تصل إلى ٤٠ في المئة من نسبة المصابين بشكل عام، كما ذكرت وزارة الصحة الإسرائيلية أن التلاميذ الحريديم يشكلون ٦٠ في المئة من نسبة التلاميذ المصابين بكورونا بشكل عام، رغم أن نسبة الحريديم في إسرائيل لا تتجاوز ١٢ في المئة من مجموع السكان. وظهرت وسائل الإعلام العبرية مؤخراً عدة مقالات وتقارير تنتقد سلوك الحريديم الذين يرفض الكثيرون منهم الالتزام بقيود كورونا، بل يدخلون في مواجهات عنيفة مع الشرطة الإسرائيلية التي تحاول فرض الإغلاق ومنع التجمعات بموجب إجراءات الإغلاق في إسرائيل، كما حدث مؤخراً.

المخالفات للعرب!

بالمقابل، كشفت قناة «كان ١١» العبرية عن تناقض كبير بين الواقع على الأرض وبين سلوك الشرطة الذي يحمل بعداً عنصرياً ضد العرب والعلمانيين لصالح الحريديم، في فرض قيود كورونا، إذ بينت معطيات الشرطة الإسرائيلية أنها أصدرت خلال فترة الإغلاق الثالث ٢٦ مخالفة لقيود كورونا لكل ١٠ آلاف شخص في الوسط الحريدي، و ٨٠ مخالفة لكل ١٠ آلاف شخص من العرب، و ٥٨ مخالفة لكل ١٠ آلاف شخص كمعدل عام.

الشرطة الإسرائيلية ادعت في ردها الأول أن تفسير قناة «كان ١١» مفضل للجمهور، لكنها لاحقاً أقرت بصحة المعلومات التي نشرتها القناة، الأمر الذي دفع وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي أمير أوحانا إلى طلب اجتماع عاجل مع المفوض العام للشرطة الإسرائيلية كوبي شيتاي لبحث إجراءات فرض قيود كورونا خاصة في المناطق المؤهولة.

نتنياهو وكنايفيسكي- علاقة تبيعية

أعلن مع زهاب إسرائيل إلى تمديد الإغلاق الثالث، أن نتنياهو أجرى اتصالاً مع حفيد كبير حاخامات الحريديم حاييم كنايفيسكي وطلب منه التزام وذكر الموقع الإلكتروني الإخباري الحريدي «لداغت» أن نتنياهو اتصل عشية اجتماع الحكومة الأخير (الثلاثاء الماضي) بحفيد كنايفيسكي وأبلغه أن الحكومة ستتمدد الإغلاق عشرة أيام، وطلب منه أن يقوم الحاخام كنايفيسكي بدعوة الحريديم إلى الالتزام بقيود كورونا في الأيام العشرة الإضافية.

وأضاف الموقع الإخباري الحريدي أن نتنياهو طلب دعم الحاخام كنايفيسكي لإغلاق المدارس الدينية في فترة الإغلاق الشامل.

هذا الأمر أثار انتقادات شديدة لرئيس الحكومة الإسرائيلية بسبب تساهله و«أدبه» وحتى «توسله» للتيار الحريدي للالتزام بقيود كورونا.

قال زعيم حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أchronوت» إن «٤٢» إسرائيلياً ماتوا بسبب إدارة نتنياهو الفاشلة والجبانة لأزمة كورونا.. لأن نتنياهو يتصل ليلاً بحفيد كنايفيسكي لطلب موافقته على فرض الإغلاق، وبدلاً من أن يقوم بذلك بناء على نسبة العدوى ومعطيات الصحة وعلى أساس علمي، فإنه يدير العملية بناء على اعتبارات سياسية وفي ظل ابتزاز سياسي».

أما زعيم حزب «أمل جديد» جدعون ساعر فقال للقناة ١٢ العبرية «لو كنت رئيساً للحكومة لفرضت القانون على الجميع، ولما اتصلت بالحاخام كنايفيسكي.. هناك حكومة وهناك مؤسسات لا تطبق القانون، ويجب فرضه عليهم بغض النظر عن انتمائهم السياسي». ساعر قال أيضاً إنه سيدعو إلى تشكيل لجنة للتحقيق في أداء حكومة نتنياهو لأزمة كورونا. واتهم الحكومة الحالية بأنها فشلت في التعامل مع هذه الأزمة منذ أكثر من عام، ولهذا السبب مات الناس ودمرت أرزاقهم، مشيراً إلى أن هناك تقصيراً كبيراً على مستويات مختلفة منها نظام التعليم والملف الاقتصادي وغيره.

كنايفيسكي: تفشي «كورونا» غضب إلهي بسبب إغلاق مدارس التوراة!

هاجم روهيل ألفر في صحيفة «هآرتس» الحريديم أيضاً، وقال إنهم يؤمنون بأقوال كنايفيسكي إن سبب تفشي كورونا هو غضب رباني. وينسب ألفر لكنايفيسكي قوله للمتسائلين عن أسباب تفشي كورونا إن «وقف التعليم في صفوف التوراة أمر خطير، ولهذا ترتفع نسبة تفشي كورونا، ويصيب المرض حتى من هم ليسوا في دائرة الخطر.. هذه نتيجة مباشرة لإغلاق صفوف تدريس التوراة». وأضاف ألفر: «نسبة من يؤمنون بصحة الادعاءات هذه مثيرة، فهم يرفضون التفسيرات التي تقول إن سبب تصاعد تفشي كورونا هو الفيروس المتحور بسبب طفرات جينية عشوائية، ويفضلون التفسيرات التي تقول إن القوة الغيبية تعاقب اليهود لأنهم أغلقوا صفوف التوراة».

ألفر دعا في مقال آخر له في «هآرتس» إلى ضرورة اعتقال كنايفيسكي وحفيده بتهمة «نشر المرض

عمداً أو إراقة الدماء». وهاجم نتنياهو أيضاً وكتب «في إسرائيل الدولة التي تعتبر نفسها غربية، والتي تنص على دول العالم في نسبة من تلقوا لقاح كورونا، يتصل رئيس الحكومة بحفيد حاخام هناك شكوك حول قدراته العقلية، ليتوسل له كي يصدر تعليمات لاتباعه للالتزام بالقانون، في الولايات المتحدة قعموا الذين اقتحموا مقر الكونغرس، أما في إسرائيل فما يحدث هو انقلاب هادئ وزاحف وناجح».

كما تقدم المحامي غاي أوفير بطلب للمستشار القانوني للحكومة الإسرائيلية أفيحي مندلبليت لفتح تحقيق ضد الحاخام كنايفيسكي وحفيده بعد إصدارهما تعليمات بفتح المؤسسات التعليمية رغم الإغلاق. وقال المحامي «إنهما يفعلان ما يحلو لهما، وبهذه الأفعال والإهمال يعرضان للخطر حياة المواطنين الملتزمين بالقانون».

وهاجم يهودا موشيه زهاف، رئيس منظمة «زاكا» المتخصصة في إخلاء جثث ضحايا الكوارث والحوادث والعمليات، في مقابلة مع صحيفة «يديعوت أchronوت»، الحاخامات الحريديم الذين يرفضون الإغلاق.

موشيه زهاف وهو حريدي أيضاً، فقد أمه وأباه وشقيقه خلال شهر واحد بسبب كورونا، وبحكم عمله فإنه يزور المستشفيات والمراكز الطبية ويطلع على حقيقة الوضع المأساوي بسبب تفشي كورونا. ويقول رئيس منظمة «زاكا» إنهم «حاخامات الحريديم» أسوأ من منكري المحرقة، فمتركرو المحرقة يرفضون التاريخ، أما هنا فإنهم ينكرون الحاضر.. رؤية عائلات المرضى مؤلمة جداً.. وكذلك بكأؤهم ودموعهم».

وكتب ناتى توكور مقالا في صحيفة «هآرتس» وصف فيه حالة أسرة حريدية بعد وفاة الأم (٤٠ عاماً) بكورونا تاركة وراءها زوجاً وأرملاً وخمسة أطفال أيتاماً. توكور كتب «لا يمكن إنكار أن هناك انتهاكاً واضحاً ومنهجياً لتعليمات التباعد الاجتماعي، وأن هناك غطاء لهذا الانتهاك من قبل قطاع كبير من قادة الحريديم، مؤسساتهم التعليمية مفتوحة، ويقومون بتنظيم حفلات زفاف ضخمة وبشكل علني، وبعض الكنيس والمدارس عادت للعمل بشكل عادي». ويضيف «لا توجد قيادة حريدية، واختفت كذلك القيم الأساسية مع هذه القيادة، وتخيلاً ما كان يمكن أن يحدث لو قاد هؤلاء جماهيرهم في جهة واحدة تتحلى بالمسؤولية لضبط سلوك أتباعهم، لكن ذلك لم يحدث، الطائفة الحريدية تحصي موتاهم، وإسرائيل كلها تغرق في الأزمة الصعبة بسبب سلوك التيار الحريدي، وفي هذه الأيام أنا أشعر بالعار لأني حريدي».

كنايفيسكي: من يصوت ليهودوت هتوراه، لن يصاب بـ«كورونا»!

من أبرز التصريحات المثيرة للchaخام كنايفيسكي مقطع فيديو نشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي، قال فيه لأحد أتباعه عندما سأله قبيل الانتخابات الأخيرة إن كان التصويت لصالح حزب يهدوت هتوراه الحريدي سيجميه من الإصابة بكورونا، فرد كنايفيسكي بالقول إن هذا صحيح.

كما كتب كنايفيسكي أدعية قال إنها تمنح الحصانة من كورونا، لكنه في النهاية أصيب

هو بالفيروس. مع ذلك فإن مرضه لم يمنعه من الاستمرار في إصدار تعليماته بإبقاء المؤسسات الحريدية مفتوحة، كما أن مرضه لم يغير في وجهة نظر اتباعه من أن لا أحد محصن من الإصابة بكورونا، واستمروا في سلوكهم الذي يساهم في نشر المرض في إسرائيل كلها، حسبما يقول شاحر إيلان في صحيفة «كالكاليست».

أسباب التمرد الحريدي

تستعرض دراسة لجامعة تل أبيب أسباب رفض الحريديم الالتزام الدينية بكورونا. وأشارت الدراسة التي نشرت صحيفة «معاريف» أبرز نتائجها، إلى ثلاثة عوامل رئيسة تدفع الحريديم إلى التمرد هي: العامل القيمي- الديني، والعامل الاجتماعي- الأيديولوجي، وأسلوب الحياة.

واستطلعت الدراسة التي أعدها د. سارة زيلتسبيرغ ود. سيمبا زيلتسبيرغ بلاك، خلال هذا السياق قال بعض المستطلعة آراؤهم إنهم شملت آباء لما معدله سبعة أطفال من التيارين الليتواني والحسيدي من الذين أصيبوا بكورونا أو كانوا مخالطين لمصابين.

في العامل القيمي- الديني، تحتل القيم والممارسات الدينية حتى في الجانب الصحي مكانة مهمة لدى الحريديم في إسرائيل. فهم يقدمون آراء حاخاماتهم على تعليمات وزارة الصحة بحكم إيمانهم بأن طاعة الحاخامات فرض ديني، ولأنهم يرون أن التوراة تشكل حصناً لهم من المرض. في القيود المتعلقة بكورونا تضمن جانباً عنصرياً رفضوا الإقامة في الفنادق المخصصة للمصابين بكورونا لأنها توفر بيئة علمانية لا تتناسب وحاجاتهم الدينية.

وفيما يخص العامل الاجتماعي- الأيديولوجي يرى بعض الحريديم المستطلعة آراؤهم أن طبيعة يستهدفهم، فمهما يسمح بالتظاهرات، يمنعون هم من الصلاة في الكنس، لذلك قرروا كسر الحظر. فيما قال بعض ذوي الآراء الأكثر تطرفاً إن رفضهم الالتزام بقيود كورونا هو تمرد مقصود على سلطة الدولة ومؤسساتها. وفي العامل المتعلق بأسلوب الحياة فإن الاحتفاظ يجعل تطبيق إجراءات التباعد الاجتماعي والحجر الصحي أمراً صعباً، فيما يمنع أسلوب التعليم المغلق لديهم إمكانية حصولهم على المعلومات من مصادر خارجية خاصة تلك المتعلقة بتطورات تفشي كورونا، بما فيها تعليمات الوقاية وقرارات وزارة الصحة.

نتنياهو رهينة لدى الحريديم

تحكم حاجة نتنياهو إلى أصوات التيار الحريدي التي تصب لصالح حزبي شاس ويهدوت هتوراه الشريكين الداعمين له في معظم الحكومات التي شكلها، طبيعة الخطاب الذي يوجهه نتنياهو لهذا التيار رغم الكارثة الصحية- الاقتصادية التي يقود انتصار إسرائيل إليها. وحالياً تعتبر كافة استطلاعات الرأي أن كتلة اليمين التي يقودها نتنياهو تضم فقط حزبه الليكود، وشاس ويهدوت هتوراه، تحت وصف كتلة «مريدي نتنياهو»، فيما

تضع هذه الاستطلاعات باقي أحزاب اليسار- وسط، والأحزاب الدينية- القومية مثل «يمينا» و«البيت اليهودي»، وكذلك القائمة المشتركة في كتلة «مناهضي نتنياهو».

تاريخياً فإن حزبي شاس (حراس التوراة السفارديين) ويهدوت هتوراه (تحالف ديغل هتوراه وأغودات يسرائيل) نادراً ما كانا خارج الائتلافات الحكومية المتتابة.

شاس كان شريكاً في كافة الحكومات منذ تأسيسها العام ١٩٨٤، باستثناء الحكومة الثالثة والثلاثين (أذار ٢٠١٣ حتى أيار ٢٠١٥) لاشرط زعيم «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين

بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

أما يهدوت هتوراه الذي أسس العام ١٩٩٢، فلم يشارك في كل من الحكومة الخامسة والعشرين بزعامة إسحاق رابين بين عامي ١٩٩٢ - ١٩٩٥، «يوجد مستقبل» يائير لبيد الدخول في الائتلاف الحكومي مع نتنياهو مقابل عدم ضم شاس لهذا الائتلاف.

العبرانيون الأفارقة: «بنو إسرائيل» «العائدون» إلى ديمونا!



كتب أنس إبراهيم:

تعود بداية قصة مجتمع الأفارقة العبرانيين الذين يعيشون في ديمونا [جنوب] داخل وخارج ما يُعرف بـقرية السلام Kfar Hachalom، إلى قائدهم التاريخي، بن عامي بن يسرائيل، الذي كان يُعرف بين كارتز عندما كان يعيش في شيكاغو، أميركا، في ستينيات القرن الماضي. كان بن عامي، أو بن كارتز آنذاك، عضواً في مجتمع الأفارقة العبرانيين المزدهر آنذاك في شيكاغو، ووفقاً لرواية الجماعة، فقد أتته في العام ١٩٦٦ رؤساء عن طريق الملاك جبرائيل الذي قال له إن مهمته هي إعادة أبناء إسرائيل من الأميركيين الأفارقة إلى الأرض الموعودة. وفي العام ١٩٦٧، هاجر بن عامي إلى ليبيريا، التي يقضي قانونها بالسماح لأي أميركي من أصل أفريقي يطلب الهجرة/العودة إليها من أميركا بالعيش فيها. كان برفقة بن عامي ما يقارب أربعين أميركي أفريقي هاجروا برفقته من شيكاغو، وقد هاجروا إلى ليبيريا أولاً لأنهم آمنوا أن عدوتهم إلى إسرائيل يجب أن تكون مطابقة لكيفية خروجهم منها، وذلك يعني خروجهم من إسرائيل، إلى أفريقيا، ومن ثم استبعادهم وخروجهم من أفريقيا عبر غرب أفريقيا (ليبيريا). وهكذا فطريق العودة تكون عبر ليبيريا ومن ثم إلى إسرائيل. «كلنا نعرف أننا خرجنا عبر غرب أفريقيا في وقت تجارة العبيد»، يقول أمادييل بن يهودا، قائد مجتمع في ديمونا، بينما يستور ليبيريا على فتح الأبواب لأي أفريقي أميركي يريد العودة. تلك كانت تجربتنا البرية، مغادرة مصر الحديثة [أميركا]. لم تكن نستطيع العودة إلى إسرائيل في حالة العبودية التي كنا فيها، بكلمات أخرى، بسبب حالة الانحطاط التي أنشأناها. لم تكن نحب أنفسنا، ولم يكن ثمة طريقة لنتمكن فيها من حب بعضنا البعض وهي ضرورة مهمة لبناء أي مجتمع؛ كان لا بد لنا من نسيان ما علمنا في أميركا في عملية استغرفت عينين ونصف المع في ليبيريا.

بحلول العام ١٩٦٩، لم يتبق غير ١٣٨ أفريقيًا عبرانيا برفقة بن عامي في ليبيريا، بينما مات البعض وقرّر الآخرون العودة إلى أميركا. وفي العام ١٩٧٠ سافرت المجموعة المتبقية لأول مرة إلى إسرائيل فيما سيرف لاحقاً بالموجة الأولى. في ذلك الوقت كانوا قادرين على دخول إسرائيل تحت مظلة قانون العودة الإسرائيلي، إلا أن ذلك سيُتغير لاحقاً، وسيواجه العبرانيون الأفارقة مشاكل في دخول إسرائيل وكذلك في البقاء فيها.

بن عامي كان الشخصية المسيانية في ذلك الوقت، يقول أمادييل، «تاريخياً، إن عدت إلى الثقافة اليهودية ستجد أن فكرة المشيخ المسيح المنظر، لم تكن تقتصر على فرد واحد بعينه، على العكس من التابو المسيحي. وقد كُف بن عامي ببساطة بمهمة إعادةنا إلى هذه الأرض، وبفعله ذلك، أنشأ عودة عصر المشيخ، ولم نجد ننظر شخصيات مسيانية بعينها منذ ذلك الوقت. كانت مهمة بن عامي هي إعادة بعث الشعب المسياني، لم يكن يحاول أن يكون مخلصاً عالمياً؛ كانت مهمته تقتصر على أبناء إسرائيل. وقد أنجز تلك المهمة خلال أعوامه الخمسين في خدمتنا، وإن نحن متجزون في هذه الأرض، ونجسد نموذج الحياة المسيانية بشكل ملموس، لا هناك في السماء ولا في الآخرة، بل هنا. نحن ممتنون لحضوره، وبطريقه، ما نحن كلنا بن عامي».

كان هناك المزيد من الأفارقة العبرانيين الذين التحقوا بمجتمع ديمونا إلى أن وصل عددهم تقريبا إلى ٣٠٠٠ عضو بحلول العام ١٩٩٠، وما يقارب الـ ٥٠٠٠ الآن. ولكن منحهم الحق في الإقامة في إسرائيل استغرق عشرين عاماً من التوتّر والضراع ما بين مجتمع ديمونا والحكومة الإسرائيلية بداية من العام ١٩٧٠ وحتى العام ١٩٩٠. كثيرون منهم وصلوا إلى إسرائيل بعد تخليهم عن جنسيتهم الأميركية حتى لا تتم إعادتهم إلى الولايات المتحدة. في المقابل، عرضت الحكومة الإسرائيلية منح الجنسية الإسرائيلية لأعضاء مجتمع ديمونا الذين وافقوا على التحول إلى اليهودية وفقاً للشرعية اليهودية (الهالاخاه أو الهالوخ، أي الشريعة اليهودية، وهي مجموع القوانين والإرشادات الدينية اليهودية والتي تشمل على ٦١٣ وصية، وتعاليم التلمود والتعاليم الحاكمة المعروفة بالمتسفاها، ولكنهم رفضوا ذلك. في النهاية تم التوصل إلى اتفاق بعد سنوات عديدة من الصراع ما بين الحكومة ومجتمع الأفارقة العبرانيين، لكنه لم يشتمل على التحول إلى اليهودية.

كان اعتقادهم أنهم لو تحولوا إلى اليهودية، وفقاً لتعاليم الشريعة اليهودية في إسرائيل، ذلك سيعني أنهم ليسوا حقاً ما يدعون عن أنفسهم، أي العبرانيين من نسل العبرانيين الأوائل. لا يدعي الأفارقة العبرانيين أنهم يهود، بل هم يتجنّبون الدين المنظم (الماساس ويرونه كمصدر للشرور العظيمة في العالم، ولكنهم يؤمنون أنهم بصفتهم يحدرون من الإسرائيليين القدماء، فعليهم التزام العيش في إسرائيل وأن يكونوا مصدر إرشاد للامم الأخرى. وهم بحسب اعتقادهم، يفعلون ذلك بطرق مختلفة، فهم يعيشون في مجتمع نباتي مستدام بشكل كلي. فالعيش بناء على حمية غذائية نباتية يعدّ بنظرهم طريقة للعودة إلى «جنة عدن»، إلى الوقت السابق على إعطاء البشر حيوانات لأكلها، وإلى الوقت السابق على قوانين الكاشير (الحلال)، والتي هي قوانين للناس الشاقطين من الجنة، وهي قوانين

«قرية السلام» ديمونا: طروحات «عبرانية» استغرافية حول الانتماء الجمعي في إسرائيل.

لا يحتاجها الشعب المسياني. وفيما يتعلق بالزواج، فمعظم البالغين في مجتمع ديمونا يعيشون في زواج أحادي، رغم أن هناك أقلية من الرجال المتزوجين بأكثر من زوجة واحدة، وهو سلوك توافقي ما بين الرجل والمرأة لتقبل أن تكون إحدى الزوجات المتعددة.

إشكاليات هويتية: ما بين مزرعة في تكساس والأرض المقدسة

لم يكن رفض الثقافة الأميركية وحسب ما أتى بالعبرانيين إلى إسرائيل، بل كان انخراطهم في عملية تفكير توراتية بأنفسهم وبمكانهم في العالم. «لقد أيقظنا بن عامي»، يقول إلياكيم، «الحقيقة أننا كنا في قبور في أميركا. إن قرأت كتاب حزقيال ٣٧، يقول: «سأخرجكم من قبوركم وأتي بكم إلى أرض إسرائيل».

هناك نوع من التوازي ما بين الرواية العبرانية والصهيونية؛ فالحركة كان ادعوا أنها تحاول وصل انبأهما بتاريخ تامر المجتمع الحديث لفصلهم عنه. فقد مكنت الصهيونية مثلاً اليهودي الروسي أو الفرنسي من رؤية مصير وتاريخ شخصي لم يكن ممكناً له من قبل رؤيته لولا الرؤية الصهيونية الاستعمارية. وكذلك، علم بن عامي أتباعه من هم حقاً، مائلاً بتعاليمه الفجوات في عملية إدراك الذات التي لطالما وضعتهم في حالة قلق دائمة؛ يقول أمادييل: «لم يكن منطقياً بالنسبة لي أننا ظهرنا فجأة في مزرعة عبيد إفي أميركا»، التي عادة ما يبدأ منها تاريخ السود.

يرى كثير من العبرانيين دولتهم السابقة، كمحطة مأساوية في طريق الوصول إلى وطنهم الحقيقي، تماماً مثلما فكر المهاتمة المستعمرون الأوائل بأوطانهم الأوروبية السابقة، محطة مأساوية في طريق العودة إلى «الأرض الموعودة»، الأسطورة الصهيونية الشهيرة التي أفتحت يهود أوروبا أنهم لن يتمكنوا أبداً من التصالح مع ذواتهم إلا من خلال تحقيق العودة إلى أرض إسرائيل التي فيها يستطيعون تكوين ذوات وطنية غير مزرعية وغير «خارجية» كما كانت دائماً في أوطانها الأوروبية.

في العام ٢٠٠٣ أكد آرثييل شارون لأعضاء مجتمع ديمونا أنهم سيحصلون على إقامة دائمة، فاتحاً بذلك الباب أمام انضمامهم إلى الخدمة العسكرية في العام التالي. لا يشفر العبرانيون بأي أسف على خدمتهم العسكرية في الجيش الإسرائيلي، كما يقول أمادييل: «نحن مسالمون، ولسنا مسلمون»، رغم أن الخدمة في جيش فصل عنصري كما يعتقد بعض أفراد المجتمع لا تزال تثير الجدل في أوساط العبرانيين. وفي السنوات الأخيرة، شكّلت «قرية السلام» محطة انتخابية سياسية في إسرائيل، فقد زارها كل من بنيامين نتنياهو وكذلك إسحاق هيرتسوغ خلال انتخابات العام ٢٠١٣، وكذلك

تشكل محطة مهمة لبعض السياسيين الأفارقة وأيضاً تعدّ حلقة وصل لإسرائيل مع بعض المجتمعات الأفريقية ككافا وأوغندا ودول غرب أفريقيا.

ورغم تطوّر العلاقات التي تجمع ما بين مجتمع العبرانيين والحكومة الإسرائيلية والمجتمع الإسرائيلي، إلا أن العبرانيين لا يزالون يميلون إلى طرح أفكار استغرافية عن الانتماء الجمعي لا تتسجم مع الليبرالية المعاصرة، ففي مقابل رواية الذلة الليبرالية الأشكنازية اليسارية التي أسسها حزب العمل وبين غوريون في العام ١٩٤٨، والتي قامت واستمرت على أسس القومية الحديثة، الذلة الحديثة والمواطنة [اليهودية]، ثمة رواية دينية مسيانية تتخذ لنفسها مكاناً جنوب إسرائيل، في مكان وسط الصحراء، وتدعي أنها أشد أصالة في هويتها من تلك الهوية الصهيونية اليهودية المستحدثة. فقد عاش العبرانيون [الذين يرفضون حتى أن يسموا باليهود] المعاناة التي عاوا بعدها إلى الأرض المقدسة بحسب معتقداتهم ليخلقوا يوتوبيا أرضية مثالية تتسجم مع معتقداتهم، وكان مسيحيهم رجلاً كان موجوداً حقاً، وأيضاً عرفه كثيرون منهم في ديمونا. وتشكّل قصته قصة المجتمع نفسه، المجتمع الذي أنس نفسه بنفسه، وبنوازي بروايته رواية الذلة التأسيسية، مع فارق أساس، البعد الأسطوري الخالص للرواية العبرانية، في مقابل بعد ذنوبي أشكنازي صهيوني يرفض الاعتراف بما يعتقد العبرانيين، أنه «العرق العبراني الملون»، وينصر على أفضلية اليهودي الأوروبي على غيره من الذين يدعون اليهودية أو يدعون أنهم ينحدرون من نسل قبائل بني إسرائيل الضائعة.

اليهودي الأسود وجذور العصرية الصهيونية البيضاء

يعتقد أمادييل أن المشكلة الأساسية في النظر إلى العبرانيين الأفارقة تكمن في إشكالية سابقة في نموذج النظر الذي يستخدمه الأنثروبولوجيون والإثنولوجيون بما يتعلق بالأفارقة العبرانيين الإسرائيليين والتي يمكن تلخيصها في خطأ الافتراض الأساس أن الإسرائيليين القدماء كانوا بيضاً. «ذلك خطأ وغير صحيح»، يقول، «لا يمكن أن يكون صحيحاً إن كان ذلك هو الافتراض الذي تنطلق منه، فالسؤال المتعلق بنا سيكون دائماً: ما الذي جعلنا سوداً؟ تغير أم تكيف؟ سيكون أي شيء عدا أننا بالفعل من نسل بني إسرائيل التوراتيين، وأنا ليس لدي الكثير من الضير على هذه المسألة. بالنسبة لنا، أن نكون عبرانيين، يعني أن نكون منساعة في وقت فيه يحل كل هذا الظلام على العالم. يجب أن تكون هناك حلول للمشاكل التي تواجه الإنسانية، وبالنسبة لنا، الحل لا يكمن في التقنية، أو القوة العسكرية، أو الاقتصاد، ولكنه يوجد في التنظيمات الثقافية الاجتماعية والتي تشمل على الحمية الغذائية

وأسلوب الحياة». يعتقد أمادييل وغيره من العبرانيين أن هناك دماراً شاملاً في الأفق، ويتمسكون بالرواية التوراتية لتفسير وتأييل الحاضر، «كما في أيام نوح، أو مصر القديمة، في كل المناطق التي شهدت صعوداً عسكرياً واقتصادياً هائلاً. كان هناك نداء أخير قبل حلول النمار، وذلك النداء لم يكن للجميع، وأمل أن أكون مفهوماً».

في العام ٢٠١٤ مات بن عامي، مشيخ [مسيح] الأفارقة العبرانيين، وكانت رؤيته قد تحققت على الأرض في ذلك الوقت. فبعد عقود من البقاء في الظل، كان هناك قبول من طرف الإسرائيليين بالعبرانيين كموطانيين، وكان لمجتمع ديمونا دور هام، ولو قليلاً، في إحداث تغيير على صعيد سياسات الحكومة الإسرائيلية بما يتعلق بمن هو اليهودي ومن ينتمي للدولة اليهودية. كما يقول أمادييل: «على إسرائيل أن تجد طريقة لقبول الشق الداكن من العائلة [عائلة بني إسرائيل وقبائلها]، وهو الشق الذي يتفوق عدداً وأهمية على اليهود الأوروبيين ذوي البشرة الفاتحة».

شكل موت بن عامي في ٢٠١٤ نقطة تحول في مجتمع ديمونا وكذلك لمجتمع الأفارقة العبرانيين الإسرائيليين على المستوى العالمي، إلا أن موته لم يضعف المجتمع بل على العكس، ففي الوقت الحالي، يخدم أبناء المجتمع من الجيل الرابع في الجيش الإسرائيلي ليفخر، كما يعلق كثيرون من قادة المجتمع ودون أي تعارض ما بين وجهة النظر المسالمة والخدمة العسكرية، والتي تشير إلى انغلاق أيديولوجي وديني مطلق في تفكير الأفارقة العبرانيين بالعالم وبأنفسهم؛ من يستحق الخلاص؟ هم، من هو اليهودي؟ هم، فبعض الأفارقة العبرانيين في أميركا يشككون حتى في إمكانية أن يكون اليهودي أبيض أو غير أسود ويعتقدون أن قبائل بني إسرائيل الإثني عشر هم ملونون وليسوا بيضاً، وقد قام بعضهم بهجمات إرهابية على بعض المطاعم اليهودية في نيو جيرسي، والمملوكة ليهود بيض أميركيين في كانون الأول ٢٠١٩].

في إسرائيل، يعلم مجتمع الأفارقة العبرانيين فوائد النظام الغذائي النباتي والزراعة العضوية، وعدم النظر إلى الغرب كنموذج يجب احتذائه في العيش. تقول «كنعانية»، إحدى العبرانيات اللاتي يسكن «قرية السلام» في ديمونا: «هناك المزيد في قصة القبائل الضائعة، نحن نؤسس ملكوت الله على الأرض. كانت الهجرة إلى هذه الأرض جزءاً من رؤية نبوتية، لا إعادة تأسيس أمة في إسرائيل فقط، ولكن أيضاً كجزء من عملية خلاص العالم ليعتقد المسيانيون المهاتمة والإنجيليون المسيانيون أن خلاص العالم لن يحل إلا بعودة يهود الأرض إلى أرض إسرائيل – فلسطين، أن تكون جزءاً من قبائل بني إسرائيل الضائعة هو أن تكون مخلصاً أي شخص لا يذعي أنه من نسل بني إسرائيل يجب أن يفكر بهذه الطريقة. لا يتعلق الأمر فقط بإرث عبراني أو الانتماء إلى أناس من

عصور قديمة، بل يتعلق الأمر بالارتباط بثقافة خلاصية ستحدث تغييراً عالمياً. أي شيء آخر عادي وغير مهم، إضافة إلى الأفارقة العبرانيين الإسرائيليين، هناك عديد الجماعات اليهودية أو العبرانية حول العالم التي تدعي انتماءها إلى نسل بني إسرائيل أو قبائل بني إسرائيل الضائعة، وهناك مبادرات كمبادرة Tribe، التي أنشأها الحاكم هاري روزنبرغ والتي تهدف إلى الوصول إلى مجتمعات الأفارقة العبرانيين حول العالم وغيرها من الجماعات والمبادرات. يقول روزنبرغ إن «جزءاً من عملنا هو وضع خارطة عالمية لأماكن تواجد الأفارقة العبرانيين في أميركا الذين يعرفون عن أنفسهم كأبناء إسرائيل، تماماً مثل ديمونا. لا نتحدث عن الحق في العودة الآن أو التحول، فقط نحاول التواصل مع الجميع لخلق شبكة عالمية لا علاقة لها بالدين في هذه المرحلة». للمبادرة حالياً تقريباً ٣٠٠٠ مجتمع حول العالم، في جنوب أفريقيا، نيجيريا، باكستان، الهند، اليابان والأصين، جميعها في حالة اتصال مع بعضها البعض وتهدف إلى الوصول إلى ما يقارب الخمسين ألف جماعة عالمياً.

«لقد قلت من قبل»، يقول أمادييل «أنك لو عدت إلى أول عبري، وهو إبراهيم/إبراهيم، فستجده كان مطيعاً للتعليمات التي تلقاها، ونحن يهود، جدورنا القبلية تعود إلى يهودا، لكننا لسنا ممارسين لليهودية، هذا هو ما يميزنا، والزواجانية هي المفتاح. نحن نستخدم التناخ ومجموعة متنوعة من المصادر الأخرى للإلهام، لكن الحقيقة هي المحور المركزي لكل ما نلتزم به، يجب أن يكون هناك منط لكل شيء، ذلك ما يشكل نمط حياتنا».

مصادر:

- “African. Hebrew. Israelite”, Armin Rosen, Tablet Magazine: <https://www.tabletmag.com/sections/arts-letters/articles/african-hebrew-israelite>
- The Lost and Found Tribe, Ariel Dominique Hendelman, The Jerusalem Post: <https://www.jpost.com/magazine/lost-and-found-514965>
- Black Hebrew Israelites: What We Know About the Fringe Groupe, The New York Times: <https://www.nytimes.com/2019/12/11/nyregion/black-hebrew-israelites-jersey-city-suspects.html>
- The Lost Sheep of the House of Israel, The Times of Israel: <https://www.timesofisrael.com/the-lost-sheep-of-the-house-of-israel/>

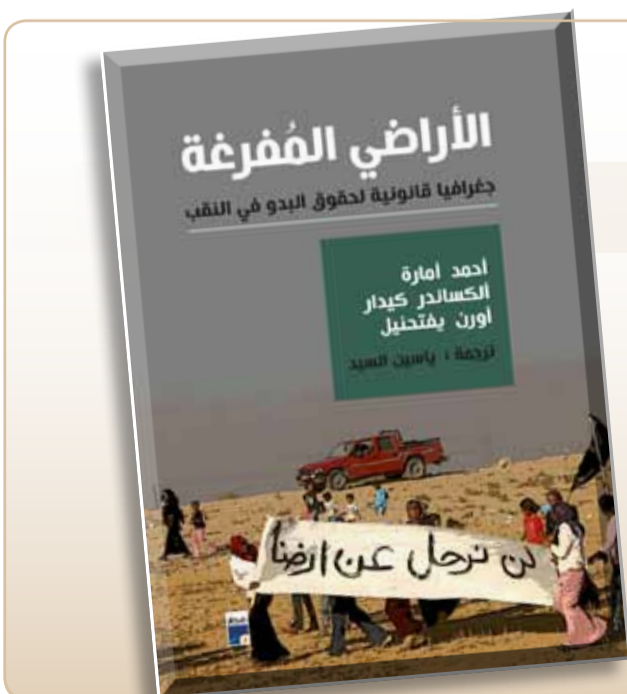
قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد



«مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠»: تآكل حاد وخطير في ثقة الجمهور بقيادة الحُكم ومؤسساته!

كتب سليم سلامة:



الشرطة تفرض تجمعا قباله مقر إقامة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو في القدس يوم ١٣ الجاري.

(إبنا)

لدى الجمهور اليهودي، كما تبين أن هذه الثقة - المتدنية أصلاً، كما أشرنا. شهدت خلال العام الأخير تراجعاً إضافياً آخر عما كانت عليه في السنوات الماضية. تحتل المؤسسات الرسمية من حيث ثقة الجمهور (العربي) بها، ولكن بهبوط حاد جداً في غضون ثلاثة أشهر فقط - من ٦٠٪ في حزيران إلى ٤٠٪ في تشرين الأول. كما شهدت ثقة الجمهور العربي بالأحزاب السياسية الفاعلة بينه تراجعاً حاداً من ٣٠٪ في حزيران إلى ١٤٪ في تشرين الأول. لتحتل المرتبة الأخيرة في قاع اللائحة، مقابل ٣٠٪ في حزيران الماضي - وهو الهبوط الأكثر حدة في غضون ثلاثة أشهر فقط.

من اللافت أن نتائج الاستطلاع تبين احتلال الجيش الإسرائيلي المرتبة الثانية في ثقة الجمهور (العربي) بالمؤسسات الرسمية، بنسبة ٣٢٪ في تشرين الأول، مقابل ٢٥٪ في حزيران؛ يليها رئيس الدولة الذي شهدت نسبة الثقة به ارتفاعاً من ٩٪ في حزيران إلى ٣١٪ في تشرين الأول؛ ثم وسائل الإعلام التي حظيت بثقة ٣٦٪ من الجمهور العربي في تشرين الأول، مقابل ٣٥٪ في حزيران؛ ثم الشرطة بنسبة ٢٦٪ في تشرين الأول مقابل ٣٣٪ في حزيران. أما الحكومة فحظيت بثقة ١٤٪ فقط من الجمهور العربي في تشرين الأول مقابل ٥٪ في حزيران. يسبقها الكنيست بواقع ١٧,٥٪ في تشرين الأول مقابل ٣١٪ في حزيران.

في الإجابة على السؤال «هل تشعر بانك جزء من دولة إسرائيل ومشاكلها»، رد ٨٤,٥٪ من الجمهور اليهودي بالإيجاب، مقابل ٤٤٪ فقط من الجمهور العربي؛ الطرفيين يتفقان على أن «قيادة الدولة فاسدة»، حسبما قال ٥٨٪ من المشاركين في الاستطلاع (وهي النسبة ذاتها التي سجلت في استطلاع العام الماضي، ٢٠١٩) وكانت نسبة اليهود والعرب فيها متعادلة. في المقابل، قال ١٦٪ إن «قيادة الدولة نظيفة الأيدي»، بينما قال ٢٤٪ إن «القيادة في منتصف سلم الفساد».

في الرد على السؤال حول مدى التوازن بين «اليهودية» و«الديمقراطية» في تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية، جاءت الأجوبة على النحو التالي: قال ١٢٪ من اليهود (مقابل ٨,٥٪ من العرب) إن هناك توازناً تاماً؛ وقال ٤١,٥٪ من اليهود (مقابل ٧,٦٪ من العرب) إن مركب اليهودية أقوى من مركب الديمقراطية بكثير، بينما قال ١٥٪ من اليهود (مقابل ١٤٪ من العرب) إن مركب الديمقراطية أقوى بكثير من مركب اليهودية.

بالرغم من أن غالبية من اليهود الذين استطلعت آراؤهم في تشرين الأول الأخير (٦٠٪) قالت إن «النظام في إسرائيل هو ديمقراطي للمواطنين العرب، أيضاً، إلا أن أغلبية المواطنين العرب الذين شاركوا في استطلاع تشرين الأول (٥٨٪) قالت إن العكس هو الصحيح - النظام في إسرائيل ليس ديمقراطياً للمواطنين العرب فيها.

تؤكد معطيات الاستطلاع حصول هبوط حاد في ثقة الجمهور العام بمؤسسات الحكم وأذرع السلطة المختلفة، عما كان عليه الوضع في سنوات سابقة، لا بل دلت معطيات استطلاع تشرين الأول على حصول هبوط إضافي آخر في ثقة الجمهور ببعض المؤسسات العينية عما كان عليه الوضع في حزيران الذي سبقه، أي في غضون نحو ثلاثة أشهر فقط.

بين الجمهور اليهودي - على الرغم من بقاء الجيش الإسرائيلي في صدارة لائحة المؤسسات الرسمية التي تحظى بالدرجة الأعلى من ثقة الجمهور، إلا أن انخفاضاً واضحاً وجدياً قد حصل في ثقة الجمهور اليهودي بالجيش، أيضاً، من ٩٠٪ في السنة الماضية (٢٠١٩) إلى ٨١٪ في تشرين الأول ٢٠٢٠ (مقابل ٨٢٪ في حزيران)، وهي النسبة الأدنى على الإطلاق منذ العام ٢٠٠٨.

كذلك الحال بالنسبة لثقة الجمهور (اليهودي) برئيس الدولة، الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الجيش، بنسبة ٥٦٪ في تشرين الأول، ما يشكل تراجعاً عما كان عليه في حزيران الأخير (٦٣٪) وعما كان عليه في السنة السابقة (٧١٪). أما المحكمة العليا الإسرائيلية (وجهاز المحاكم والقضاء بشكل عام) فقد سجلت ثقة الجمهور اليهودي بها تراجعاً حاداً من ٥٢٪ في حزيران إلى ٤٢٪ في تشرين الأول، علماً بأن مستوى الثقة بها في السنوات الخوالي كانت مرتفعة جداً؛ تليها الشرطة التي عبر ٤١٪ فقط من الجمهور اليهودي عن ثقتها بها في تشرين الأول (مقابل ٤٤٪ في حزيران)، تليها وسائل الإعلام التي حظيت بثقة ٣٢٪ فقط من الجمهور اليهودي في تشرين الأول (مقابل ٣٣٪ في حزيران). ثم تأتي في قاع لائحة المؤسسات الرسمية من حيث ثقة الجمهور (اليهودي) بها كل من الحكومة (٢٥٪ مقابل ٢٩٪ في حزيران)؛ الكنيست (٢١٪ مقابل ٣٢٪ في حزيران)؛ ثم الأحزاب السياسية التي حظيت بثقة ١٤٪ فقط من الجمهور اليهودي في تشرين الأول، مقابل ١٧٪ في حزيران.

بين الجمهور العربي - تؤكد نتائج الاستطلاع، بتقسيمه الذين أجريا في حزيران وفي تشرين الأول، أن ثقة الجمهور العربي في إسرائيل بمؤسسات الحكم الرسمية عموماً هي أقل بكثير عما هي

والحيوية جداً إبان الأزمات ومن أجل معالجتها، مثل أزمة جائحة كورونا الحالية، إلى جانب التراجع المستمر في جودة الحياة في إسرائيل.

التناقص تراجع حاد في جميع المؤشرات الأساسية

على خلفية الأزمة الناجمة عن جائحة كورونا، فحص استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠، الآثار والانعكاسات المترتبة على هذه الأزمة على منظومات العلاقات بين اليهود واليهود وغير اليهود، وبين اليهود والعرب في إسرائيل؛ بين الجمهور بشكل عام والحكومة وبين الجمهور بشكل عام والشرطة. وقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن منظومات العلاقات المذكورة جميعها شهدت تدهوراً وتفاقماً عما كانت عليه في الاستطلاع السابق. كما أظهرت النتائج، أيضاً، تراجعاً حاداً في تقييم التضامن الاجتماعي إذ بلغت نسبة الذين يعتقدون بوجود التضامن الاجتماعي في إسرائيل في تشرين الأول الأخير ١٧٪ فقط، وهي النسبة الأدنى خلال العقد الأخير كله وتعكس انخفاضاً بما يعادل النصف (٥٠٪) عما كانت عليه النسبة الأعلى على مر السنين كلها، والتي سجلت في حزيران الأخير (٣٣٪).

فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي في إسرائيل، أظهرت نتائج الاستطلاع هبوطاً حاداً في النظرة إلى هذا الوضع وكيفية وصفه؛ فبينما وصف أكثر من نصف الإسرائيليين (٥١٪) في السنة السابقة (٢٠١٩) الوضع الاقتصادي في الدولة بأنه «جيد»، أو «جيد جداً»، هبطت نسبة هؤلاء في حزيران الماضي (٢٠٢٠) إلى ٣٧٪، ثم هبطت مرة أخرى في تشرين الأول (٢٠٢٠) إلى ٣٢٪.

كما انخفضت، أيضاً، نسبة الإسرائيليين الذين لا يزالون يعتبرون إسرائيل «مكاناً جيداً للعيش فيه»، من ٧٦٪ في استطلاع حزيران الأخير إلى ٦٤٪ في استطلاع تشرين الأول الأخير. وسجل تراجع أيضاً في نسبة الإسرائيليين الذين يعتبرون وضعهم الشخصي «جيداً» أو «جيد جداً»، من ٨٠٪ في استطلاع مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠١٨ (بعد ارتفاعه من ٧٣٪ في استطلاع ٢٠١٧) إلى ٦١٪ في الاستطلاع الأخير، لسنة ٢٠٢٠.

في الأسئلة حول النظام الديمقراطي في إسرائيل، مدى متانته والأخطار المحدقة به، اعتبر ٥٧٪ من الإسرائيليين المشاركين في الاستطلاع في تشرين الأول أن «النظام الديمقراطي في إسرائيل معرض لخطر جسيم»، وهو ما يشكل ارتفاعاً ملحوظاً عن نسبة هؤلاء في استطلاع حزيران (٥٣٪) وكذلك مقارنة بنتائج الاستطلاعات في السنوات التي سبقت.

القادم، وإنما ابتداء من صباح يوم أمس!

«تفتيت التماسك القومي في إسرائيل»

من جهته، قال رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، يوحنا بلسنر، خلال تسليم تقرير نتائج الاستطلاع إلى رئيس الدولة، إن معطيات مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لهذه السنة (٢٠٢٠) تجسد بصورة واضحة عمق الأزمة الاجتماعية والمشاريع القاسية التي تسود الجمهور عموماً، كما تشكل ناقوس خطر يذق أبواب صناعات القرارات، وأوضح بلسنر أن هذه الأزمة التي يكادها المجتمع الإسرائيلي اليوم قد كشفت، بل ربما ساهمت أيضاً، عن مدى عمق الانقسامات والصعود في المجتمع الإسرائيلي، «إذا كنا قد اعتدنا على رداد الفعل التي تميزت بتعزيز التضامن والتكافل المتبادلين في المجتمع الإسرائيلي في أوقات الأزمات الأمنية (أي: الصروب)، فما هي أزمة وباء كورونا قد استطاعت تفتيت تماسكنا القومي هذا، بكل سهولة»، كما قال وأضاف: إن استمرار هذه الأزمة واستمرار الشعور بانها لا تُدار بصورة صحيحة وبعابيات موضوعية خالصة قد أدى إلى تعمق التآكل في ثقة الجمهور بمؤسساته الرسمية ومنتخبه، إضافة إلى تعميق التنافر والشعور بالانغراب.

وتوقع بلسنر استمرار الهبوط الحاد في ثقة الجمهور بالسلطات الرسمية، حتى بعد تبدد غبار المعركة الانتخابية الحالية وبعد تشكيل حكومة جديدة، وختم مؤكداً على أنه «في مقابل التحديات الجسام التي تواجهنا، ثمة مسؤولية جسيمة ملقاة على كاهل جميع الالعابيين في الحلبة السياسية - الحزبية والجهادية العامة - مسؤولية إيداع الروح القيادية وإثباتها على نحو يطمئن الناس عموماً بأن الهدف الأهم الذي يسعى الجميع إلى تحقيقه هو إعادة توحيد أطراف المجتمع الإسرائيلي ورض صفوه من جديد، بكل مكوناته ومركباته المختلفة، إذ إن التحدي المطروح أمامنا وعلينا جميعاً هو مجرد القدرة على قيادة إسرائيل في هذه الفترة الحرجة والقدرة على إخراجها من الضيق إلى مسار النمو الاقتصادي ومن الشرملة والتخريب إلى الاحتواء والحياة المشتركة».

أما البروفيسور تمار هيرمان، مديرة مركز «فيتربي» لدراسات الرأي العام والسياسات في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فقد أكدت في كلمتها أن «الظواهر السلبية من حيث الأداء الديمقراطي أخذت في التعمق والتفاقم، بما في ذلك تآكل الثقة بمؤسسات الحكم وبالمسؤولين الحكوميين، وهي الثقة الضرورية

ثمة تراجع حاد وخطير في «الشعور بالتضامن الاجتماعي في المجتمع الإسرائيلي»، إذ سجل مؤشر هذا الشعور في سنة ٢٠٢٠ المنتهية النسبة الأدنى خلال العقد الأخير - هذه هي إحدى النتائج المركزية الأبرز التي أظهرها استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠، الذي أجراه «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، ونشر نتائجه التفصيلية عقب قيام رئيس المعهد، يوحنا بلسنر، ومديرة مركز «فيتربي» (مركز «غوطمان»، سابقاً) لدراسات الرأي العام والسياسات في المعهد، بتسليم نتائج الاستطلاع الكاملة والتفصيلية إلى رئيس الدولة الإسرائيلية، رؤوفين ريفلين، يوم ١١ كانون الثاني/يناير الجاري، كما بيّنت نتائج هذا الاستطلاع الأخير أن نحو ثلثي الجمهور الإسرائيلي يعتقد بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل يواجه خطراً جدياً، بينما تعتقد نسبة مماثلة بأن «إسرائيل هي مكان جيد للعيش فيه»، من جهة، رغم الانخفاض الحاد جداً في ثقة الجمهور بمؤسسات الحكم الرسمية، جميعها، من جهة أخرى.

يرمي استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية»، الذي جرى للسنة الثامنة عشرة على التوالي، إلى تبيان وجهات النظر في المجتمع الإسرائيلي في القضايا المركزية والهامة المتصلة بما يسديه القيوم على المشروع وتحقيق القيم والأهداف الديمقراطية، وبإداء المنظومات والأذرع السلطوية المختلفة، كما بإداء الأشخاص المسؤولين من منتخب الجمهور، ويسعى القيوم على هذا المشروع إلى أن تشكل تحليلاتهم وتقييماتهم المستخلصة من نتائج الاستطلاع مساهمة في النقاش الجماهيري العام حول وضع النظام الديمقراطي في إسرائيل وجزءاً من «بنك معلومات» كبير وواسع يساعد في توجيه النقاش حول الموضوع وتعميقه وترشيده، من خلال رسم صورة حقيقية - قدر الإمكان - عن الواقع المركب في كل ما يتعلق بتقييم الجمهور الإسرائيلي العام لمدى مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الرسمية ومدى تقييم الجمهور لقطاع الخدمات العامة الذي تديره الأذرع السلطوية المختلفة.

يشار إلى أن استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية لسنة ٢٠٢٠، أجرى في شهر حزيران الأخير، أساساً، لكن حيل الانعكاسات العميقة والواسعة المترتبة على أزمة جائحة كورونا على المجتمع الإسرائيلي في المجالات الحياتية كافة، أُعيد إجراء استطلاع الرأي في بعض الأسئلة المركزية في شهر تشرين الأول.

خطاب منتخب الجمهور - تدميري!

خلال تسلمه تقرير نتائج الاستطلاع الأخير، قال رئيس الدولة، رؤوفين ريفلين، إن السنتين الأخيرتين، «اللتين بدتا كأنهما معركة انتخابية متواصلة ولا نهائية، ساهمتا كثيراً جداً في تآكل ثقة المواطنين بمؤسسات السلطة والقانون»، وأضاف: موضعاً، ثمة من يختار الطعن بالشرطة وثمة من يختار التشهير بالجهاز القضائي؛ ثمة من هو غاضب على أنا كرئيس للدولة، لكن الكنيست والأحزاب السياسية بالذات هي التي تحتل قاع اللائحة التي تعكس رأي العينة كما تعرضونها اليوم، في إطار الاستطلاع الذي يتخصص في تقييم الجمهور بمؤسسات الدولة الرسمية. فهذه هي المرة الرابعة التي تسقط فيها الحكومة في غضون سنتين اثنتين فقط ويحل الكنيست نفسه ويقود الناس في إسرائيل إلى صناديق الاقتراع للمرة الرابعة، وقال: «في حرب الاستنزاف التي يخوضها السياسيون منتخبو الجمهور، ليس ثمة منتصرون ورايجون، بل ثمة خسائر وتراجعات وإياس فقط».

وقال ريفلين إن منتخب الجمهور يحاولون إقناع الجمهور، المرة تلو الأخرى، بأن منظومات الحكم فاسدة وبأن مؤيدي المعسكر الآخر، الخصم، هم محتالون، أو خائضون حتى - وهو اتهام أصبح يطلق جهاراً وصراحة - وبدلاً «هم يعمقون التآكل في ثقة الجمهور بنفسه، بمؤسساته، بمثليته وبقدرته على التعاون والعمل المشترك، بل قدرته على مجرد العيش المشترك معاً، وأضاف إن هذا الخطاب وهذه اللغة هما أبرز العناصر الأكثر تدميرية، وخصوصاً في هذه الفترة العصيبة التي تتطلب درجة عالية جداً من التضامن الاجتماعي والثقة غير المحدودة بمنتخبي الجمهور، بمؤسسات الدولة وبتأزر الحكم».

وختم ريفلين كلمته بدعوة أطلقها إلى «قيادة الجمهور - أعضاء الكنيست، رؤساء الأحزاب، رؤساء البلديات والمجالس المحلية والقادة الروحيين - بالتوقف الفوري عن كل ما من شأنه تكريس المواجهات، التنافر، الشقاق وتعميق الصدوع في المجتمع، لأنهم إن لم يفعلوا ذلك فسندفن أنفسنا غارقين أكثر فأكثر في الوهل السياسي - الحزبي الذي يعيق تقدم المجتمع الإسرائيلي، بفاقم مشكلاته بدل أن يساعده على التعافي والخروج من أزيمته»، وأكد ريفلين أن ترميم ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسساته الرسمية وأذرع السلطة بشكل عام، وبالكنيست والأحزاب بشكل خاص، ينبغي أن يكون على رأس اهتمام منتخب الجمهور وفي صدارة أولوياتهم للمرحلة المقبلة، ليس في فترة ما بعد الانتخابات القريبة، في شهر آذار

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

داني روينشتاين

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة



ترجمة: سليم سلامة



خطة الحكومة الإسرائيلية لمواجهة الجريمة في المجتمع العربي تقلصت إلى بند واحد ولم يُقر!

في موقع جريمة بقرق حدينا.

كتب هشام نفاع:

ما زالت الحكومة الإسرائيلية ترحب البحث، الذي سبق ان تعهدت به، لإقرار خطة تحمل العنوان «توصيات لجنة المديرين العامين للوزارات بشأن التعامل مع الجريمة والعنف في المجتمع العربي». فبعد أن تمت بلورة الخطة الصيف الماضي من قبل كبار مديري القطاع العام، ممثلين بمديري الوزارات، وجرى تسويقها على أنها ستتحول الى قرار رسمي، أعلن قبل أسبوعين عما سمي وثيقة «اقتراح لاتخاذ قرار، بعنوان «سياسة الحكومة لمواجهة آثار الجريمة والعنف، في المجتمع العربي وتعزيز المجتمع العربي في إسرائيل».

للتذكير، ترأس اللجنة مدير مكتب رئيس الحكومة وضمت مديري كل من الوزارات التالية: وزارة الأمن الداخلي، وزارة الداخلية، وزارة العمل، وزارة الرفاهية والشؤون الاجتماعية، وزارة المساواة الاجتماعية، وزارة العدل، وزارة الإسكان، وزارة الاقتصاد، وهذا بالإضافة الى سلطة الضرائب ودايرة الميزانيات لدى وزارة المالية. رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو كان قد كلف هذا الطاقم، في تشرين الأول ٢٠١٩، بإعداد خطة في غضون ٩٠ يوماً لمعالجة الجريمة الخطيرة ومنع العنف في المجتمع العربي. لكن مسودة التقرير اكتملت في تموز ٢٠٢٠، ولم يتم إقرار الخطة بعد. وحتى صيغتها المقتضبة التي نوردها هنا ما زالت تنتظر قراراً حكومياً، بالتوقيف الذي يخدم نتنياهو انتخابياً، كما يتردد في حلقات سياسية وصحافية عربية، فزعيم الليكود أطلق حملة مكثفة تستهدف أصواتاً لمواطنين عرب في انتخابات الكنيست القريبة، في آذار ٢٠٢١. وهناك أصوات غير قليلة تشكك في أنه سيستخدم هذه القضية لغاياته وفي توقيته.

وفقاً للمقترح المقتضب: بعد قرار الحكومة رقم ١٤٠٢ في ١٠ نيسان ٢٠١٦ بشأن تحسين مستوى الأمن الشخصي في المجتمع العربي وتعزيز الأمن في القدس، والقرارات الحكوميين رقم ٤٦٨ و٤٦٩ بتاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٠ بشأن نشاط الحكومة من أجل التنمية الاقتصادية للأقليات، في ٢٠٢٠، وقرار الحكومة رقم ٤٤٣٩ بتاريخ ٦،١،٢٠١٩ بشأن توسيع الأنشطة للحد من ظاهرة العنف المنزلي من قبل وزارة العمل والخدمات الاجتماعية، وقرار الحكومة رقم ٥١٣ في ٨،١١،٢٠٢٠ بشأن صياغة خطة لتشخيص وعلاج العنف المنزلي ومنعه وتحسين أساليب مواجهته من قبل وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية، وفي ضوء تزايد الجريمة في المجتمع العربي والأهمية التي تراها الحكومة في توفير استجابة عاجلة لاستعادة الأمن الشخصي وثقة الجمهور في أجهزة إنفاذ القانون، في ظل مطالبه الجمهور العربي بالمشاركة في جهود القضاء على الجريمة والعنف، في إثر توجيه لرئيس الحكومة بتاريخ ٢٠١٩، ٢٨،١٠،٢٠١٩ في طواهر الجريمة والعنف في المجتمع العربي، تقرر ما يلي (مرة أخرى، هذه صيغة معروضة للتصويت وليست قراراً بعد):

١. تعتبر الحكومة الحد من العنف والجريمة في

المجتمع العربي واستعادة الأمن الشخصي «هدفاً قومياً»، وتتبنى مبادئ العمل في تقرير طاقم المديرين التنفيذيين الوزاري حول الجريمة والعنف في المجتمع العربي الصادر بتاريخ ٩،١١،٢٠٢٠.

ب. بناء على توصيات طاقم المديرين التنفيذيين وفي ضوء الحوار الذي جرى مع ممثلين عن المجتمع العربي، رؤساء السلطات العربية واللجنة الخاصة للقضاء على العنف والجريمة في المجتمع العربي في الكنيست تقرر اعتماد المبادئ التالية:

- استمرار الشراكة مع ممثلين عن المجتمع العربي، بمن في ذلك رؤساء السلطات المحلية العربية والمدن المعنية، في صياغة الخطة التفصيلية وعملية التنفيذ.
- تقوية المجتمع العربي وتعزيز آليات المجتمع للتعامل مع ظواهر الجريمة والعنف جنباً إلى جنب مع الإجراءات الحكومية. وفي الوقت نفسه، مشاركة أفراد المجتمع ورجال الدين والقيادات المحلية في المجتمع العربي للعمل ضمن مجالات مسؤوليتهم لشجب العنف والجريمة ومنعها.
- بتوجيه الحفاظ على الشفافية الكاملة من جانب الوزارات الحكومية فيما يتعلق بتنفيذ السياسة ومؤشرات النتائج والبيانات ذات الصلة بالمجتمع العربي، سواء في مرحلة التخطيط أو في مرحلة التنفيذ.
- سيصاحب عملية تنفيذ البرنامج مشاركة عامة في المجتمع العربي.

خطة عمل خماسية مفصلة خلال ١٥٠ يوماً!

نص المقترح كذلك (بند ج) على تكليف مدير عام مكتب رئيس الحكومة بتقديم خطة عمل خماسية مفصلة خلال ١٥٠ يوماً لتنفيذ التوصيات والمبادئ الواردة أعلاه، لمصادقة الحكومة عليها، وذلك بالتنسيق مع قسم الموازنة بوزارة المالية وهيئة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في «وسط الأقاليم»، والوزارات ذات الصلة. هذه الخطة يجب أن تشمل مصادر الميزانية والجوانب التنظيمية. سيتم تنسيق الخطة وضبط تزامنها مع الخطط متعددة السنوات التي يتواصل العمل بها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع العربي، والتي تم تحديدها في قرار الحكومة رقم ٤٦٨ و٤٦٩ بتاريخ ٢٥،١٠،٢٠٢٠.

- ينص مقترح القرار أيضاً على أنه: استمراراتاً لتوصيات المديرين العامين بشأن الحاجة إلى إجراءات تكميلية لبرنامج مواجهة آثار الجريمة والعنف، وفي ضوء الحاجة إلى إجراءات فورية، يجب تعزيز التعامل مع الأسلحة غير المرخصة في المجتمع العربي من خلال: قيام وزارة الأمن الداخلي والشرطة بإعلان حملتين لجمع الأسلحة غير المرخصة خلال العام ٢٠٢١، ويكون هذا مرهوناً بموافقة النيابة العامة فيما يتعلق بمنح حصانة من الملاحقة القضائية لحيازة الأسلحة، لمن يقدم هذه الأسلحة.
- تكثيف الشرطة الإسرائيلية للقيام بنشاط

عمليات المكثف فيما يتعلق بمصادرة الأسلحة والذخيرة غير القانونية بطريقة تؤدي إلى زيادة حجم ضبط الأسلحة والذخيرة بنسبة ١٠٪ في العام ٢٠٢١.

تشكيل فريق برئاسة رئيس قيادة الأمن القومي وبمشاركة ممثلين رفيعي المستوى من الشرطة الإسرائيلية، وجهاز الأمن العام (الشاباك)، والجيش الإسرائيلي، ووزارة الدفاع، ووزارة الأمن الداخلي، ووزارة العدل (الأقسام الجنائية، المدعي العام)، وزارة المالية ومكتب رئيس الحكومة، للتعامل مع قضية تسرب الأسلحة من الجيش الإسرائيلي، والإنتاج غير القانوني للأسلحة وتهريب الأسلحة غير المرخصة إلى أراضي دولة إسرائيل، مع التركيز على المجتمع العربي.

ملاحظة: كان مراقب الدولة الإسرائيلية قد توقف في صيف ٢٠١٨ عند هذه المسألة في تقرير رسمي، ومما جاء فيه أن انعدام التنسيق والتعاون بين وحدات الشرطة وبين قوات الأمن والشرطة هو بين النواقص الأساسية التي خلص إليها حيث أن معظم الأسلحة تصل إلى المجتمع العربي من ثلاثة مصادر رئيسية: السرقات من الجيش الإسرائيلي، التهريب من الأردن والتصنيع في الضفة الغربية. كما تصل أسلحة أخرى مصدرها السرقات من المنازل والسيارات. في حزيران ٢٠١٧ أثنى على تشكيل وحدة مشتركة للشرطة والعسكرية وشرطة إسرائيل للقضاء على ظاهرة سرقة الأسلحة من الجيش الإسرائيلي. حتى شباط ٢٠١٨ لم يكتمل تشكيل هذه الوحدة بعد. وهو يضيف أن التعاون بين جميع الجهات ذات العلاقة في الشرطة في موضوع الأسلحة الأولى وبين مراكز الشرطة.

يوصي طاقم المديرين في مقترح القرار الحكومي القيام بمسارات عمل قطرية منهجية للحد بشكل كبير من الظاهرة، مع الإشارة إلى ضرورة تعميق التعاون الاستخباراتي والعملياتي بين كافة الجهات ذات العلاقة للتعامل مع قضية إنتاج وتهريب الأسلحة إلى المجتمع العربي، ومواجهة تهريب الأسلحة عبر الثغرات والمعابر البرية في مناطق «خط التماس».

أنظمة مالية متعلقة بالإجراءات التنفيذية والائتمان

يوصي طاقم المديرين (بند د) بأن يتم تسجيل وإدراج إعلان وزير العدل ووزيرة المساواة الاجتماعية ومحافظ بنك إسرائيل بأنهم قد شكلوا فريقاً سيعمل على صياغة خطة قطرية لزيادة الاحتواء المالي في الاقتصاد الإسرائيلي. ومن بين أمور أخرى، سيخصص الفريق الفجوات في الاحتواء المالي في إسرائيل، بما في ذلك قطاع الائتمان ككل، بما في ذلك الائتمان السكني، بناء على الأدبيات والممارسات المهنية في العالم، وصياغة توصيات بشأن إجراءات السياسة التنفيذية. في ضوء التحديات الفريدة التي

يواجهها المجتمع العربي في هذا المجال، سيتم التركيز بشكل خاص على العمل الجماعي لتحديد الحواجز والتحديات الفريدة للمجتمع العربي واقتراح بدائل لإزالة تلك الحواجز، مع الاهتمام بالجدول الزمني المحددة لاعتماد الخطة متعددة السنوات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية العربية. ستشارك الجهات ذات الصلة في الوزارات الحكومية والسلطات العامة في الفرق.

الجدير بالذكر أنه في العام ٢٠٠٦، تبنت الحكومة استخدام وسائل الملاحقة الاقتصادية وأقيم طاقم قيادي وظيفته تحديد سياسة مكافحة الجريمة المنظمة والخطرة وبتنسيق مع المستشار القانوني للحكومة، وبين أعضائه عدد من رؤساء سلطات إنفاذ القانون ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تقرير مراقب الدولة في العام نفسه ٢٠١٦ أوصى بأن يعمل هذا الطاقم على إعطاء حلول بنظرة منظومية عامة وليس كهيئة تعالج قضايا عينية محددة. ولكن، يقول، «وفقاً لما تبين فهذا الطاقم لم يستوف قدرته الكاملة والكامنة في جمع رؤساء جميع أذرع إنفاذ القانون معاً، ولا ينجح في بلورة أولويات أبحاثه، واجتماعاته لا تتم بشكل منظم وناجح، بل تحولت إلى لقاءات تطرح فيها معطيات في قضايا محددة وأحياناً بدون اتخاذ قرارات عملية وبدون تحديد الجهة التي يفترض أن تشرف على تطبيقها».

فرغم إقامة هذا الطاقم لا يتسنى، بسبب مشاركة عشرات المسؤولين في اجتماعاته، إجراء بحث معمق وناجح، يجرى المراقب، وهو يصف نوعاً من الاستهتار إذ أشار الى تغيب مسؤولين كبار عن الاجتماعات والأبحاث على نحو دائم، مما يصعب اتخاذ قرارات عملية، ويحول الأبحاث إلى مجرد استعراض معطيات ومحاضرات إثراء فقط بدون أي جانب تطبيقي. يوصي طاقم المديرين أيضاً بتسجيل وإدراج إعلان وزير العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية أنه في خطة العمل التي يتم وضعها حالياً بشأن معالجة ظاهرة العنف الأسري، سيتم وضع خطط يتم استيعابها في المجتمعات المحلية في المجتمع العربي، وتمكين البلديات من التركيز بشكل خاص على المجتمع العربي. وعملت الوزارة وستواصل العمل وفقاً للمادة ٢٠١ من القرار رقم ٤٤٣٩، التي تنص على تخصيص ثلث الردود المخصصة على الأقل بموجب القرار ٤٤٣٩ للمجتمع العربي ووفقاً للقرار رقم ٥١٣ بتاريخ ٨،١١،٢٠٢٠.

يفضل مقترح التقرير في ملحقته معطيات غاية في الحدة والخطورة، فيشير الى أنه مقارنة بالمجتمع اليهودي، حيث وقعت ٤٧ جريمة قتل في عام ٢٠١٩، وفيما يتعلق بحجم السكان، فإن معدل القتل في المجتمع العربي أعلى من ٧ مرات. استمر هذا الاتجاه في العام ٢٠٢٠، عندما كان عدد جرائم القتل أعلى من ذلك (منذ مطلع هذا العام ٢٠٢١ سقط أكثر من ٢٠ ضحية في جرائم القتل، أي خلال أقل من شهر).

التوصية الفورية الوحيدة: المزيد من مراكز الشرطة!

يقول طاقم المديرين إنه عقد العديد من اللقاءات

وقام بجولة ميدانية وقام بتحليل عميق لأسباب الظاهرة والصلوات بينها والآثار السلبية للظاهرة، ونتاج عمل الفريق كان تقرير التوصيات الشامل الذي نُشر بتاريخ ٩،١١،٢٠٢٠، وهو يذكّر بأنه سبق عمل الطاقم عدد من القرارات الحكومية في السنوات الأخيرة، والتي تناولت التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع العربي من خلال خطط خمسية لمختلف قطاعات المجتمع العربي، وبعد تشكيل الحكومة، سيتم إقرار خطط مستمرة متعددة السنوات، بالإضافة إلى ذلك، تم اعتماد قرار الحكومة رقم ١٤٠٢ في نيسان ٢٠١٦ لتحسين الأمن الشخصي في المجتمع العربي، مما أدى إلى تخصيص الموارد والمعايير لمعالجة الشرطة لقضايا العنف والجريمة. وبعد قطع العرض، تم الانتهاء من تنفيذ الخطة بشكل جزئي فقط. ويتابع: بالإضافة إلى البرامج الهامة والواسعة التي قادتها الحكومة، والتي ساهمت في تقليص الفجوات بين المجتمع العربي والمجتمع اليهودي، كانت هناك حاجة واضحة لبرنامج حكومي مشترك بين الوزارات للحد من العنف والجريمة، والذي قد يتضمن إجراءات نتائج واضحة للحد من الجرائم الخطيرة.

يوم الأحد (١٧/٠٧/٢٠٢١) عُقد اجتماع مُصغّر لممثلين عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية مع رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، عبر تطبيق الزوم، ووفقاً لقرارات سكرتارية اللجنة كان اللقاء بمشاركة عدد محدّد من الرؤساء، وعرضت لجنة مواجهة العنف والجريمة في المجتمع العربي، المنبثقة عن اللجنة القطرية، مطالبها ومواقفها المحدّدة والشاملة حول مجمل مظاهر وظواهر العنف والجريمة في المجتمع العربي وسبل مواجهتها على مختلف المستويات، إضافة إلى إشارتها النقدية للنواقص والثغرات في الخطة الحكومية الخاصة بهذا الضد. وقد أشار أعضاء اللجنة، من الرؤساء والطاقم المهني الخرافي، إلى ضرورة وأهمية التجاوب العاجل والواضح والمحدّد مع ملاحظات ومطالب اللجنة القطرية في هذا الخصوص، إذا توفّرت النوايا الحقيقية والإرادة الجديدة، على المستوى الرسمي والحكومي، في مواجهة العنف والجريمة في المجتمع العربي في البلاد، في المسارات كافة، ووفقاً لما عرضته اللجنة خلال الاجتماع.

الخلاصة الواضحة هي التالية: لقد أبقي مقترح القرار من بين العديد من البنود والأفكار والمسائل والقضايا، بنداً واحداً فقط ينتظر المصادقة عليه من قبل الحكومة، إقامة ٨ مراكز شرطة في بلدات عربية وتوسيع مراكز أخرى. هذا هو البند الوحيد تقريباً الذي ابتلع كل الميزانية التي تأتي تحت بند «خطة مكافحة الجريمة». كان هذا المقترح في هذه النقطة موقعاً للفكاهة السوداء في حلقات الجدل والتواصل الاجتماعي التي كررت الحقيقة التالية: في كثير من البلدات وقع العدد الأكبر من جرائم السلاح الناري في بلدات سبقت إقامة مراكز شرطة فيها. في إحداها وقعت الجريمة بمحاذاة المركز ولم تكن فيه قوة شرطية كافية لملاحقة مطلق النار.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع وزارة الخارجية النرويجية



THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY

محتوى المشهد الإسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك

facebook
http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب

YouTube
http://tiny.cc/nkddop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص.ب: 1959

هاتف: 2966201 - 2 - 00970

فاكس: 2966205 - 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدارة»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدارة» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدارة»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي